

التشغيل والبطالة فى البلدان العربية ... التحدى والمواجهة

تناول التقرير تحديات التشغيل فى محيط بدت فيه آثار طاغية للعولمة ، فتناول فى فصله الأول أثر التطورات الاجتماعية على التشغيل والبطالة فأشار إلى التنمية المرغوبة فى المنطقة وتناول قضايا الصحة والتعليم والتدريب ، والأجور والدخل ، وعلاقة كل ذلك بالإنتاجية . فالتطور الصحى مبهر وتطور التعليم الكمى مرضى لكنه مخيب للأمال فى جانب محتواه ، والأجور تلاحق تكاليف المعيشة ولا تتركها ، والإنتاجية مصدر الرفاه بقيت متواضعة .

وتناول الفصل الثانى أثر التطورات الاقتصادية على التشغيل والبطالة فيشير إلى نمو اقتصادى تحقق فى السنوات الماضية وتضاعف عما كان عليه فى التسعينيات لكنه نمو اعتمد خاصة على عائدات النفط . والقطاعات الاقتصادية الأكثر تشغيلاً للعمالة بقيت على هامش هذا النمو ، وهذا النمو يضيع بعضه وفاء لديون داخلية او خارجية وبعضه مرهون بالتوترات والحروب فى المنطقة ، وكان يؤمل فى مزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر الذى تطور بدرجة كبيرة بعد عام 2001 إذ بلغ السنة الماضية قرابة 24 مليار دولار لكنه ما يزال محدوداً ومركزاً فى بلدان وقطاعات محددة . أما المعونات الثنائية والمتعددة الأطراف فما تزال مهمة لكنها شديدة التغير وتخضع لتأثيرات جيوسياسية أكثر منها تنموية .

ويتعرض الفصل الثالث من التقرير لنمو السكان والقوى العاملة فى البلدان العربية فيلاحظ أنه من بين حجم سكان بلغ 338 مليون هناك قرابة 125 مليون من القوى العاملة . وينتظر أن تنمو هذه القوى العاملة بمعدلات تزيد عن 3.1% سنوياً خلال هذا العقد ، وهو الأمر الذى يعنى وجوب إيجاد 3.9 مليون وظيفة جديدة سنوياً إذا أريد لمعدلات البطالة ألا تتفاقم . ويشير التقرير إلى أن العقد الذى بدأناه سوف يشهد أعلى نمو للقوى العاملة فى تاريخ السكان فى المنطقة وهى مزية إذا أمكن توفير فرص العمل اللازمة تسمح بنمو اقتصادى واجتماعى أسرع لزيادة عدد المنتجين عن المعالين لكن يتحول ذلك إلى عبء كبير إذ لم توفر فرص العمل المطلوبة .

ويؤكد التقرير على أن المرأة العاملة تطرق أبواب سوق العمل بقوة وجدارة ، ويحسن الاستجابة لطرقها ، ويتناول التقرير في هذا الفصل القوى العاملة في القطاع غير المنظم المتنامي ويحاول تقديم تصورات للتعامل معه .

وتناول الفصل الرابع من التقرير البطالة في البلدان العربية بتقديم صورة لها وهي تتباين بشدة بين البلدان العربية لكنها لمجموع هذه البلدان فقد بلغت ما يزيد عن 14% مخلفة قرابة 17 مليون متعطل . وهي بطالة لا تستثني بلداً ، زاد في أوارها الحروب والتوترات ، والإناث أكثر تعرضاً لها بعدة أضعاف في بعض الحالات من الذكور . كما أنها تتركز بين الشباب لأكثر من نصف المتعطلين هم من الشباب . ويقف التقرير عند ظاهرة مؤلمة هي البطالة بين المتعلمين خاصة البطالة بين الجامعيات .

وتناول الفصل الخامس برامج وجهود التشغيل فيشير إلى نتائج إيجابية تحققت خلال السنوات الماضية لكن وضع البطالة ما يزال هو الأسوأ بين مناطق العالم كافة. والفضل في هذا التطور يعود إلى القطاع الخاص بمعناه العام إذ أن مجالات التطور كانت في التشغيل الذاتي والتشغيل في إطار الأسرة .

ويتناول الفصل السادس قضايا الهجرة والتشغيل ويشير إلى تيارات الهجرة المتعددة وأوضاعها المختلفة من هجرة إلى أوروبا وتنقل بين البلدان العربية وتنقل آسيوي للعمل المؤقت في بلدان الاستقبال العربية ولهجرة الكفاءات . فيلاحظ ضيق فرص الهجرة وسيطرة جنسيات آسيوية على سوق العمل في بعض الحالات واستمرار نزيف الأدمغة الذي قد يوجد له حل عربي . ويستعرض تحويلات العمال المهاجرين وقد فاقت هذه الاستثمار الأجنبي المباشر أو معونات التنمية أو الأثنين معاً

ويصل التقرير إلى الفصل السابع والأخير فيشير ملاحظات إضافية تتعلق بمؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المقبل وما أعدته المنظمة له في مجال اختصاصها . وتشير لصور تعاون عربي ممكنة . ثم يصل التقرير إلى تحديد أهم التحديات في مجال دعم التشغيل وتقليل البطالة ، التي تتناول الاستجابة الممكنة لتلك التحديات وقد جاءت في نقاط عديدة تمثل برنامجاً لعمل المنظمة في المستقبل.